

Distr.
GENERALA/C.5/46/64
6 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجتمعية العامة

جامعة الدول العربية

DEC 13 1991



الدورة السادسة والاربعون لجنة امن ايران

اللجنة الخامسة

البند ١٠٧ من جدول الاعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين١٩٩٣-١٩٩٤

المكتبان التابعان للأمين العام في جمهورية
ایران الإسلامية والعراق

تقرير الأمين العام

مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، في جملة أمور ، وقفا فوريا لاطلاق النار بين جمهورية إيران الاسلامية والعراق . كما طلب إلى الأمين العام أن يوفد فريقا من مراقببي الأمم المتحدة للتحقق والتتأكد من وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الإيرانية والعراقية والاشراف عليهم . وفي تقريره إلى مجلس الأمن بشأن هذا الجانب من القرار ، بتاريخ ٧ آب/أغسطس ١٩٨٨^(١) ، اقترح الأمين العام تشكيل فريق من المراقبين يعرف بأنه فريق مراقببي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق . وفي قراره ٦١٩ (١٩٨٨) وافق مجلس الأمن على التقرير ، وأنشأ فريق مراقببي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق تحت سلطته . وقد تم في وقت لاحق استعراض ولادة الفريق وجرى تمديدها سنويًا آخرها في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ .

٢ - وفي تقرير الامين العام الى مجلس الامن عن فريق مراقببي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق ، المؤرخ في ٣٦ شباط/فبراير ١٩٩١^(٣) ، أشار الامين العام الى ما استخلصه من اعتبار أن الفقرتين ١ و ٣ من القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) قد تم تنفيذهما . ومن ثم ، فيان ولادة الفريق وصلت الى نهايتها في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . وأشار أيضا الى أنه قد أبلغ الطرفين بعزمها على التوصية الى مجلس الامن بأن يحل محل فريق مراقببي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق مكاتب مدنية مغيرة . ومع ذلك فسيضم المكتتبان الموجودان في جمهورية ايران الاسلامية والعراق اثنين او ثلاثة من المراقبين العسكريين ليكونوا متاحين لبحث أي صعوبات ذات طبيعة عسكرية قد تنشأ على الحدود ويساعدوا على حلها .

٣ - وأعرب الامين العام في رسالته المؤرخة في ٣٦ شباط/فبراير ١٩٩١ الى رئيس مجلس الامن^(٤) ، عن عزمه أن يبدأ اتصالات مع الطرفين بشأن الاسلوب الذي سيواصل به أداء المهام الأخرى التي أوكلها اليه قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . وهذه المهام سوف تتضمن ، في رأيه ، إذا انشئت في المنطقة ، وخاصة في جمهورية ايران الاسلامية والعراق ، مكاتب مدنية تساعد ، بالدعم المناسب من المقر ، في الاضطلاع بعمله . ثم أوصى بالحاق عدد قليل من المراقبين العسكريين بهذه المكاتب . وفي رسالته المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ الموجهة الى الامين العام^(٤) ، أشار رئيس مجلس الامن الى أن أعضاء المجلس وافقوا على الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير الامين العام وفي رسالته ، واتفقوا في الرأي بشأن الترتيبات المقترحة .

أولا - انشاء مكتتبين تابعين للامين العام في جمهورية ايران الاسلامية والعراق

٤ - على أساس الولاية الموكلة الى الامين العام ، فقد مضى قدما في نيسان/ابريل ١٩٩١ الى انشاء مكتتبين مدنيين صغيرين في طهران وبغداد يضم كل منهما ثلاثة من المراقبين العسكريين بما يتيح للأمم المتحدة الاستجابة فورا لاي طلب من الطرفين لبحث المسائل التي تتطلب خبرة عسكرية . وقد حصل الامين العام على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على الدخول في الالتزامات ذات الصلة في حدود مبلغ يصل الى ثلاثة ملايين دولار ، في اطار احكام قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤٤ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنين ١٩٩٠-١٩٩١ ، للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

٥ - وترتدي تفاصيل أنشطة المكتبين التابعين للأمين العام في جمهورية إيران الإسلامية والعراق ، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن^(٥) بشأن تنفيذ القرار . وقد أشار الأمين العام أيضاً في تقريره إلى أن المكتبين المذكورين كانوا مثلاً عن كيفية القيام في الوقت المناسب بإجراء تخفيف تدريجي لعملية سيانة السلم ، والاستعاضة عنها بوسائل فعالة أخرى للمساعدة على المحافظة على الأوضاع المواتية لصنع السلام . وبالإضافة إلى المهام المحددة المتصلة بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٩١) الموكلة إلى مثل هذه المكاتب ، فإن الأمين العام ، عمد أيضاً ، في تقريره عن أعمال المنظمة^(٦) إلى إبراز الدور الذي يؤديه هذان المكتبان فضلاً عن المكتبين القائمين في كابول وأسلام آباد فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية . فيبانشاء هذه المكاتب ، تكون قد توفرت بداية متواضعة نحو تعزيز قدرة الإنذار المبكر للمنظمة من خلال توفير تمثيل ميداني يتواءم والحاجة التي تنشأ في منطقة متباينة سعياً نحو السلم والاستقرار .

٦ - وعلى نحو ما أشار الأمين العام في تقريره عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ، فهو يعتقد أن وجود المكتبين التابعين للأمين العام في جمهورية إيران الإسلامية وفي العراق ، وربما في بلد آخر معني في المنطقة ، سيظل احتياجاً متواصلاً . وعليه ، فلسوف تنشأ احتياجات إضافية لكافلة استمرار المكتبين المذكورين في ١٩٩٢ على نحو ما يوضح أدناه .

ثانياً - الاحتياجات الإضافية لعام ١٩٩٢

٧ - يقدر أن تصل النفقات المتصلة بالمكتبين التابعين للأمين العام في جمهورية إيران الإسلامية والعراق للفترة نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، إلى ٣٠٠٠ دولار على نحو ما يرد تفصيله في المرفق الأول لهذا التقرير . وينجم هذا من تدابير الاقتصاد للبقاء على الالتزامات في عام ١٩٩١ بحيث لا تتعدى حد الثلاثة ملايين دولار الذي رسمت به اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية ، كما سينعكس في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٠-١٩٩١ .

٨ - وتستند التقديرات لعام ١٩٩٢ إلى أنماط الإنفاق في عام ١٩٩١ ، ولكنها تعكس أيضاً زيادة مفترضة في الموظفين بواقع ٥ وظائف (وظيفتان في - ٥ وظيفة واحدة في - ٤ وظيفتان من الرتبة المحلية) مقارنة مع المستويات الحالية . ولكن يجدر ملاحظة أن هذا سوف يظل بكثير من الحجم الأصلي للوظائف المفترضة . وترتدي تفاصيل الوظائف المقترضة في المرفق الثاني لهذا التقرير .

٩ - وعلى أساس هذه الافتراضات ، يقدر أن تمل الاحتياجات الصافية في عام ١٩٩٣ إلى ٤٠٠ ٤٠٤ دولار . وتفرد تفاصيل هذه الاحتياجات في المرفق الثالث لهذا التقرير .

١٠ - وليس من المتوقع أن يتضمن استيعاب هذه الاحتياجات الإضافية ضمن الاعتمادات الواردة في إطار الباب ٢ (المساعدة الحميدة وصنع السلم وصيانة السلم والابحاث وجمع المعلومات) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢^(٧) . وببناء عليه ، سيتطلب الأمر اعتمادا إضافيا بمبلغ ٤٠٠ ٤٠٤ دولار في إطار الباب ٢ ، إلى جانب اعتماد إضافي بمبلغ ٣٦٣ ١٠٠ دولار في إطار الباب ٣٦ (الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ، يقابله نفس المبلغ في إطار باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) .

ثالثا - صندوق الطوارئ

١١ - في إطار عملية الميزانية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، فإن النفقات الإضافية المقترحة ، زيادة على تلك الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة ، ينبغي استيعابها ضمن صندوق للطوارئ يتم إنشاؤه مؤقتا بمستوى ١٩ مليون دولار لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٥٥/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . بيده أن الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ تنص ، في جملة أمور ، على أن التقديرات المنقحة :

"... الناجمة عن اثر المصرفوفات الاستثنائية ، بما فيها المصرفوفات المتصلة بصون السلم والأمن ، فضلا عن التقلبات في أسعار الصرف والتضخم ، لا تفطر من رصد المصاريف الطارئة وتظل تعامل وفقا للإجراءات المستقرة وللأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية ...".

١٢ - ومن رأي الأمين العام أن الاحتياجات الإضافية المبينة في هذا التقرير تتسم بطبيعة استثنائية واضحة ، من حيث علاقتها بصون السلم والأمن . ومن ثم ينبغي أن تعامل خارج إطار الإجراءات المتصلة بصندوق الطوارئ .

رابعا - تلخيص

١٣ - يقدر أن تصل الاحتياجات الصافية للمكتبين التابعين للأمين العام في جمهورية إيران الإسلامية والعراق في عام ١٩٩٣ إلى ٤٠٠٤٠٠ دولار . وعليه ، سوف يستلزم الأمر اعتمادا بمبلغ ٤٠٠٤٠٠ دولار في إطار الباب ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٣-١٩٩٤ .

١٤ - وفضلا عن ذلك ، سوف يتطلب الأمر اعتمادا إضافيا بمبلغ ١٠٠٣٦٣ دولار في إطار الباب ٣٦ بقابلة نفسي المبلغ في إطار باب الإيرادات ١ .

١٥ - ويرى الأمين العام أن هذه الاحتياجات ينبغي التعامل معها في إطار أحكام الفقرة ١١ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، ومن ثم ينبغي معاملتها خارج إجراءات مصدق الطوارئ .

الحواشى

- S/20093 (١)
- S/22263 (٢)
- S/22279 (٣)
- S/22280 (٤)
- S/23246 (٥)
- (٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعين ، الملحق رقم ١ (A/46/1) ، الفرع خامسا .
- (٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/46/6/Rev.1) .

المرفق الأول

النفقات المقدرة في عام ١٩٩١

النفقات المقدرة في عام ١٩٩١

(بدولارات الولايات المتحدة)

٦٠٣ ٠٠	الوظائف المؤقتة
٢٥٢ ٠٠	بدلات الضباط العسكريين
١١٨٦ ٠٠	التكاليف العامة للموظفين
٣٩ ٠٠	سفر الموظفين
٤٢ ٠٠	سفر العسكريين
٥٧ ٠٠	إيجار وصيانة الأماكن
٥ ٠٠	المرافق
٣٥ ٠٠	استئجار المعدات وصيانتها
٤٩ ٠٠	الاتصالات
٣٦ ٠٠	خدمات متنوعة
٦١ ٠٠	اللوازم والمواد
١٤٤ ٠٠	المركبات
٣٨٣ ٠٠	معدات الاتصالات
٤٣ ٠٠	معدات أخرى
<u>٣٠١٥ ٠٠</u>	المجموع

الشأن

الوظائف المقترنة للمكتبيين التابعين للوزارتين السابمة
في جمهورية إيران الإسلامية والعربي

(91) 57770

المرفق الثالث

الاحتياجات المقدرة للمكتتبين التابعين للتأمين العام
في جمهورية إيران الاسلامية والعراق في عام ١٩٩٢

الاحتياجات المقدرة لعام ١٩٩١

١ ٣٧٩ ٤٠٠	الوظائف المؤقتة
٤٩٣ ١٠٠	بدلات الضباط العسكريين
١ ٨٦٦ ٣٠٠	التكاليف العامة للموظفين
٥٣ ٠٠	سفر الموظفين
٤٤ ٤٠٠	سفر العسكريين
١٤٨ ٢٠٠	إيجار وصيانة المباني
٣٤ ٠٠	المراافق
٧٦ ٦٠٠	استئجار المعدات وصيانتها
١١٧ ٨٠٠	الاتصالات
٤٩ ٠٠	خدمات متنوعة
١٠٥ ٦٠٠	لوازم متنوعة
١١ ٠٠	المركبات
٣٧ ٠٠	معدات الاتصالات
١٦ ٠٠	معدات متنوعة
<u>٤ ٤١٠ ٤٠٠</u>	<u>المجموع</u>

الاحتياجات من الموارد (بالمعدلات الاولية)

للفترات (١٩٩٣-١٩٩٢)

الوظائف المؤقتة

١ - شملت المقترنات الأصلية للأمين العام بالنسبة للموظفين اللازمين للمكتبيين التابعين للأمين العام في جمهورية إيران الإسلامية والعراق ٤٩ وظيفة (٩) وظائف من الفئة الفنية وما فوقها و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الراتب الأخرى) و ٤ وظائف خدمة ميدانية و ٢٢ وظيفة من الرتبة المحلية) بما في ذلك اعتماد لشئانى وظائف (وظيفتان من الفئة الفنية وما فوقها ووظيفتان خدمات عامة (راتب أخرى) وأربع وظائف من الرتبة المحلية) لازمة لمكتب صغير في بلد ثالث بالمنطقة . ولدى الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات للمكاتب السالفة الذكر في عام ١٩٩١ ، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ، فإن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية حددت هذا الإذن بمبلغ ٣ ملايين دولار ، أي أقل بكثير عن المبلغ المطلوب أصلًا . ولتنقييد الإنفاق إلى هذا الحد ، تم تنفيذ عدد من تدابير الاقتراض ، بما في ذلك قصر حجم الوظائف على ٣١ (٤ وظائف من الفئة الفنية وما فوقها ووظيفتان من فئة الخدمات العامة (راتب أخرى) و ١٠ وظائف خدمة ميدانية و ١٥ وظائف من الرتبة المحلية) . وترتدي المرفق الثاني تفاصيل المقترنات الأصلية والوظائف الحالية والمقترنات لعام ١٩٩٢ .

٢ - وبالنسبة لعام ١٩٩٢ ، يقترح إضافة ٥ وظائف إلى هذه المستويات المخفضة من الموظفين . كما يقترح إضافة وظيفة ف - ٥ في نيويورك لتوفير ما يلزم هذه المكاتب من اتصال ودعم تنسيقي في المقر . وقد أكدت التجربة أن الوظائف الحالية في مكتب بغداد غير كافية على الاطلاق ، ومن اللازم أن تصل هذه الوظائف إلى مستوى مكتب طهران بإضافة وظيفتين من الفئة الفنية (وظيفة ف - ٥ ووظيفة ف - ٤) . وفضلاً عن ذلك ، فقد يتم نقل مكتب بغداد إلى موقع بعيد عن مجمع الأمم المتحدة الرئيسي في بغداد ، وفي هذه الحالة ستدعوا الحاجة إلى المزيد من الموظفين المحليين لتوفير الأمان . ومن ثم يقترح إضافة وظيفتين من الرتبة المحلية إلى الوظائف الحالية .

٣ - والاعتماد المتعلق بالتكاليف العامة للموظفين يشمل ، بالنسبة للموظفين الدوليين ، بندًا لبدل الإقامة للبعثة (٦٠٠ ٣٤١ دولار) بالمعدلات الحالية .

بدلات الضباط العسكريين وسفرهم

٤ - تم تنسيب ثلاثة ضباط عسكريين إلى كل من المكتبين ويرد اعتماد لبدل الإقامة المتعلق بهم (١٠٠ ٤٩٣ دولار) وسفرهم إلى البعثة ومنها (٤٤ ٤٠٠ دولار).

سفر الموظفين

٥ - تقدر الاحتياجات في هذا الصدد بمبلغ ٥٣ ٠٠٠ دولار لما يصل إلى أربع رحلات بين كل من المكتبين ونيويورك للمشاورات واجتماعات الاحاطة.

إيجار وصيانة الأماكن والمرافق

٦ - تقدر الاحتياجات الالزمة لاستئجار الأماكن في طهران بمبلغ ٥٧ ٠٠٠ دولار وبالاضافة إلى ذلك ، يُرى أن من الأفضل نقل مكتب بغداد بعيداً عن مجتمع الأمم المتحدة نظراً للطبيعة الحساسة لاعماله . ومن المأمول أن تواصل حكومة العراق تقديم هذه الأماكن بایجار مجاني . ومع ذلك فقد ورد اعتماد بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار باعتبار أن هذا ليس أمراً مؤكداً . وفضلاً عن ذلك ، فشلة اعتماد لاصلاحات والصيانة (٢١ ٣٠٠ دولار) والمرافق (٢٤ ٠٠٠ دولار) .

استئجار المعدات وصيانتها

٧ - تقدر الاحتياجات بمبلغ ٦٠٠ ٦٧٦ دولار لتكاليف صيانة وإدارة ١٤ مركبة مخصصة حالياً للمكتبين ، ٨ في طهران و ٦ في بغداد ، فضلاً عن حافلة صغيرة يقترح اقتناصها لمكتب بغداد .

الاتصالات

٨ - تقدر الاحتياجات بمبلغ ١١٧ ٨٠٠ دولار لخدمات الحقيبة والتکاليف التجارية للتلفون والهاتف والبريد ورسوم الاستعمال لمحطات التوابع الامتناعية التجارية .

لوازم وخدمات متنوعة

٩ - تقدر الاحتياجات بمبلغ ٦٠٠ ١٥٤ دولار لخدمات من قبيل النظافة التعاقدية والصيانة والامن والرسوم المصرفية وغسل الملابس وتنظيفها بالبخار والصيانة التعاقدية لمعدات المكاتب (٣٠ ٠٠٠ دولار) ورسوم الشحن والتخلص (١٥ ٠٠٠ دولار) والضيافة (٤ ٠٠٠ دولار) والقرطاسية ولوازم المكاتب والاشتراكات والازياح والاعلام والخراطي ومعدات مكافحة الحرائق وللوازم العامة (٦٦ ٠٠٠ دولار) وقطع الغيار الالزمة لمعدات الاتصالات والبطاريات وشاحنات البطاريات واصلاحات السورش (٦٠٠ ٣٩ دولار) .

الاثاث والمعدات

- ١٠ - يبرد اعتماد لحافلة صغيرة لمكتب بغداد (١١٠٠٠ دولار) ولاقتناء مولدات احتياطية لمكتب بغداد (١٧٠٠٠ دولار) وتركيب نظام أمني في مكتب طهران (٦٠٠٠ دولار) واحلال اثاث ومعدات المكاتب (١٠٠٠٠ دولار) واقتناء واحلال مواد شانية في معدات الاتصالات (١٠٠٠٠ دولار) .
- - - - -